بقلم: د. مولي بيلغ*

مختلفون ومعادون...

نشوء العقلية القبلية في إسرائيل

إن عملية تكوين الأمة، أية أمة، هي عملية معقدة وشائكة، نظراً لأنها تتطلب جمع أفراد مختلفين وجعلهم مجموعة واحدة. وقد كانت هذه المهمة على الدوام مهمة شديدة الدقة والتعقيد. فحتى في الحالات التي يُسهم فيها توفر الأرضية الصلبة، لبناء مجتمع وقيم أو تاريخ مشترك، في بلورة وحفز التكاتف والتلاحم، نجد أن الجمهور الذي يتألف من مجموعات ذات مصالح متناقضة، وتطلعات ورغبات متنازعة ورؤى وطرق فهم متباينة ومتعددة للواقع، يواجه صعوبة في الانصهار أو الاتحاد في اطار أمة واحدة.

فمثل هذه العمليات أُستنهضت واقترنت تاريخياً بجهود جبارة من جانب زعماء ونُخب. وقد انصبت جهود هؤلاء على خلق أدوات ووسائل اللحمة والتكاتف، ابتداءً من اختراع الأساطير والطقوس الاحتفالية والأعياد، مروراً باحياء اللغة، وانتهاء بشن الحروب من أجل ابراز وتأكيد المشترك وطمس وتبهيت الفرقة والاختلاف. وقد كان الهدف من ذلك، في المآل النهائي، توحيد المجموعات والقبائل والطوائف والقوميات في كيان أو جسم واحد ذي هوية مميزة وشعور بالانتماء لدى جميع أعضائه، للمعايير والقيم التي تشكل أسس هذا الكيان.

في مجتمعات المهاجرين، كالمجتمع الاسرائيلي، تبدو عملية بناء الأمة أصعب وأعقد بما لا يقاس. فمجتمع المهاجرين يضم مجموعات وفئات سكانية تختلف عن بعضها في كل المعايير تقريباً: في اللغة، الثقافة، القيم، العادات، الرموز، الطقوس الدينية، الطعام، الأعياد، التقاليد والتربية، الأمر الذي تنبثق

* محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة تل ابيب.

عنه أولويات مختلفة، بل ومتعارضة في الغالب الأعم. هذه التناقضات تولد بدورها توترات واحتكامات تتعمق بمرور الوقت لتتحول إلى صراعات وأحقاد تخلف وراءها مجتمعاً شديد التشرذم والانقسام (عبرون، ٢٠٠٠).

وقد يكون الحل لمثل هذا المجتمع وجود مركز ضابط يتألف من مجموعة مهيمنة، أو «آباء مؤسسين»، أو من مجموعة أصلية شكلت النواة الأساس للأمة والتي انضمت اليها بمرور السنوات مجموعات أخرى تبنت طوعاً السمات الأساسية، أو ثقافة ولغة المؤسسين.

في المجتمع الإسرائيلي، كانت هناك بالفعل نواة ضابطة من هذا النوع، تألفت من الآباء المؤسسين من موجات الهجرة الأولى، وقد أرسى هؤلاء المستوطنون الأوائل الأسس التي قام عليها المجتمع الإسرائيلي المستقبلي الذي طُبع بطابعهم. لكن وخلافاً للنموذج المثالي فإن المبادئ والفرضيات الأساسية لم تُقبل، في الحالة الاسرائيلية، بتوافق وتلقائية من جانب موجات الهجرة المتعاقبة.

ففي محاولة لتقزيم مطالب «الآخرين» وإظهارهم أمام الرأي العام كأناس غير شرعيين، دأب صانعو الخطاب الرسمي، ابتداءً من الوزراء والموظفين الحكوميين وحتى الأدباء والكتّاب الصحافيين ورجالات الدعاية والعلاقات العامة، على تشويه سمعتهم (أي «الآخرين») وصورتهم بوسائل تبدو في الظاهر اعتيادية، مألوفة، وذلك بواسطة اللغة وعالم المفاهيم والمفردات اليومي في التربية والتعليم والأدب ومكان العمل.

ففي إسرائيل، وخلافاً للوضع في الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، شعر المهاجرون قاطبة بأنهم يتمتعون برابطة وحقوق متساوية في البلاد التي قدموا إليها. صحيح أن ذلك كان بدافع قناعات مختلفة، بيد أن الجميع (جميع المهاجرين) شعروا في المحصلة، بأنهم جاءوا إلى وطنهم، وطن اليهود. وبخلاف الفهم المشترك لدى المهاجرين إلى الولايات المتحدة، بأنهم يلتحقون أو ينضمون إلى موطن آخرين، لكنهم مستعدون من جانب آخر لأن يقبلوا بحماس وطواعية قوانين اللعبة التي وضعها أسياد البلاد، فإن مثل هذا الوضع لم يسد في أرض اسرائيل. فهيمنة جيل المؤسسين لم تؤخذ كبدهية مسلم بها، كما أن رابطتهم بالبلاد لم ينظر إليها من قبل الجميع كرابطة تتفوق أو تعلو على رابطة الآخرين. من هنا لم يُنظر أيضاً إلى قواعد اللعبة والمبادئ التي أرساها المؤسسون كحقيقة مطلقة، وانما أُعتبرت في حالات كثيرة بمثابة نظام تعسفي يُهدّد بتذويب ثقافات وأيديولوجيات أخرى.

إلى ذلك، أتت موجات الهجرة إلى «أرض اسرائيل» في الكثير من الأحيان لأسباب اضطرارية، أو لعدم وجود أي خيار أو مخرج آخر، حيث جاءت مدفوعة بأحوال طارئة وحاجة ملحة لانقاذ حياة الناس. كان التوجه، وفقما عبر عنه ي. ح. برنر، فوضوياً، عاصفاً، واضطرارياً. إذ جاء الالتفاف والتكتل حول الأمة الإسرائيلية المتجددة، بدافع الهرب من جحيم جهنم أكثر من أن يكون سعياً وراء الجنة. ولم يكن ثمة هنا تكتل أو اتحاد لمجموعات مختلفة حول نموذج مثالي عظيم، بحيث يكون المنضمون الجدد على استعداد للتخلي في نطاقه، عن تراثهم وتقاليدهم وأن يتبنوا بحماس هوية عالمية جديدة ملائمة لهم.

كانت الهجرة إلى «أرض اسرائيل» مرتبطة في الغالب بالتخلي عن تراث ثقافي والانضمام إلى هوية جديدة في الواقع، لكنها هوية خاصة في طابعها، لم تسع إلى التخفيف على «الآخر» أو الترحيب بقدومه أو انضمامه، بل على العكس أدت الى تهميشه والغاء تميزه وخصوصيته. وقد أثرّت هذه الظروف والشروط التأسيسية المكونة، بشكل حاسم على النظرة الى الآخر، أي آخر، في المجتمع الاسرائيلي الجديد.

* *

ألقى تعدد الكيانات في المجتمع الجنيني المتكون ـ تعدد الثقافات والطوائف واللغات والقوميات والأديان ـ عبئاً ثقيلاً على هذا المجتمع في مضمار التأقلم (هروفيتس وليسك ١٩٩٠).

أما التعددية والتسامح واحترام الآخر، وهي من أسس ومقومات التعامل المطلوب في العلاقات والتفاعلات المتعددة الوجوه، فقد أخلت مكانها للاستعلاء وانعدام التسامح والاحترام من جانب المجموعات القوية تجاه المجموعات المندمجة، ومن جانب واضعي العرف السلوكي تجاه الذين يُفترض بهم قبول هذا العرف. لقد كُرّس في البلاد بصورة تدريجية، ولكن بشكل منهجي، نموذج يقوم على التسيّد والسيطرة والتمييز تجاه الآخر، بدورها ساهمت أيضاً أجواء الضائقة والبلبلة وعدم الوضوح على الصعيدين الأمني والاقتصادي في تعميق الكراهية والضغينة تجاه الآخر والمختلف، وذلك بسبب الحاجة الى توحيد الصفوف والميل الطبيعي نحو الاذعان والالتزام بالخط الرسمي في أوقات

الفلسطينيون في اسرائيل: المطلوب تغيير هوية الدولة

الشدة أو الأزمات.

على ذلك أُعتبر من الوجهة العمومية الإسرائيلية الشاذ والمستقل والمغُرّد خارج السرب، سواء أكان هؤلاء أفراداً أو مجموعة أو طائفة أو قومية أو جنس، عناصر هدم وتخريب للجهد العام. وقد كانت الأجندة المقررة ملزمة للجميع، رغم أن الذي قرر هذه الأجندة هو النخبة الحاكمة، التي كانت في غالبيتها العظمى نخبة ذكرية، يهودية، اشكنازية وعلمانية. «الآخرون» الذين تبنوا أجندة بديلة، تألفوا من النساء والعرب والشرقيين والمتدينين. وبمقدار ما كان «الآخرون» ملتزمين بالصمت والاستكانة، سواء بحكم التأقلم الطويل، أو لنجاعة وفاعلية وسائل التوحيد التي استخدمها المركز، أو بسبب عدم وعي مجموعات الأقلية لوضعها وعجزها عن تنظيم صفوفها وخلق زعامة بديلة، بمقدار ما كانت النظرة القائمة على التمييز تجاه الآخر، في المجتمع الإسرائيلي، غير مرئية أو ملموسة. صحيح أن هذه النظرة كانت قائمة بنيوياً وثقافياً وفي الحياة اليومية، لكنها لم تبرز ولم تُعق الأجندة العامة. فالتمييز كان يُمارس ببساطة تحت البساط، ولم تظهر النظرة المتنكرة لـ «الآخر» بصورة فاعلة، وبشكل علني سافر سوى عندما بدأ ممثلو «الآخرين» في إثارة تحفظات، وليس مطالب، إزاء الأجندة السائدة والقيم أو المصالح التي حرّكتها.

وقد شكل الخطاب والمفاهيم التي تبناها المركز المهيمن السلاح الرئيسي في الصراع الهادف إلى درء وإخماد يقظة

إضطرابات وادي الصليب: أول الغيث.

الثقافات الدنيا في المجتمع الإسرائيلي. بدوره فقد ركّز الخطاب حول صبغة العمومية ـ الجمعية ـ الاسرائيلية، والذي تمت قنونته وتوجيهه بواسطة أجهزة المؤسسة، على إبراز معادلة ـ ثنائية ـ الأغلبية والأقلية. وعلى الرغم من الدلالة الثانوية الليبرالية لهذه النظرة، والتي توحي بواجب حماية المجموعات الصغيرة من تسلط واستبداد المجموعات الكبيرة، إلاّ أن هذه النظرة ذاتها تخفي بين ثناياها مغزى انتقائياً ـ قيمياً ينطوي على دلالة مقصودة فيما يتعلق بالهرمية والقوة في المجتمع المعني (هرتسوغ ١٩٩٦).

ويُنظر إلى مجموعات «الأغلبية» بوضعها مُمثِّلة تعكس وتعبر عن المجتمع بأكمله، وعلى ذلك فإن قيم هذه المجموعات وعاداتها وسلم أولوياتها هي المقررة، أما مجموعات «الأقلية» فينظر إليها كمجموعات شاذة مُجبرة على التأقلم وملاءمة نفسها مع الأغلبية، وذلك تفادياً لاضعاف أو زعزعة النظام والاستقرار الاجتماعيين.

وتعتبر مفاهيم الأغلبية والأقلية في هذا السياق انتقائية وهادفة، غايتها تكريس «الستاتسكو»(القديم على قدمه) والنظام الهرمي القائم. فهي تُشكّل، تصوغ، هذه المفردات في الوعي العام وتضفي عليها بالتالي الشرعية، على الرغم من أنه في حالة ـ معادلة ـ النساء والرجال على سبيل المثال، لا يوجد أساس للفهم العددي المتعلق بالأغلبية والأقلية، ولذلك فإنه ليس له من مبرر أيضاً.

إن وصف أو تصنيف مجموعة ما كـ «أقلية» يجر في أعقابه نظرة مختلفة تجاهها، وتوجهاً ومعنى مختلفين فيما يتعلق بالتزامها تجاه العام. فعلاقة (معادلة) الأغلبية ـ الأقلية لا تفترض اختلافاً أو تمايزاً وحسب، بل وتفترض أيضاً اعطاء أفضلية للأغلبية، التي تمثل غالبية الجمهور، على حساب الأقلية التي تتحول بذلك الى مجموعة هامشية ومتدنية في هرم القوة السياسية. وقد كان التمثيل السياسي للنساء والعرب (وكذلك الشرقيين الى ما قبل عدة سنوات) على الدوام أقل من عددهم النسبي بين السكان.

تعمل الأغلبية بطرق مختلفة على ترويج وتنمية النظرة تقوم على التمييز أو التقزيم للآخر الذي تتكون منه مجموعة الأقلية. وتخضع مقولة ـ ثنائية ـ الأغلبية الأقلية لصراع مستمر، ليس عددياً بالذات (لكن ذلك يشكل أحد أوجهه) وإنما بالأساس صراعاً قيامياً ـ سياسياً من أجل تغيير (أو تكريس) تصورات ومفاهيم، وتوسيع (أو تقليص) تأثير سياسي وقدرة على الوصول الى الموارد. وهذا الأمر لا يشكل توزيعاً نظرياً موضوعياً يستطيع البقاء والاستمرار كما لو كان مشهداً ساكناً، وإنما هو توزيع قيمي ـ ذاتي، يتألف من صراع وتنافس، تزاحم وتدافع، على تحسين زوايا الرؤيا في المشهد.

في الكثير من الأحيان يرتدي تصادم المفاهيم والتصورات بين الأغلبية والأقلية غطاء أو حُلّة الاعتيادي مقابل الشاذ، المفهوم مقابل الغريب، أو المألوف مقابل المختلف. ولعل العبارة التي تفوهت بها غولدا مئير عن ممثلي «الفهود السود» الذين زاروها: «إنهم ليسوا ظرفاء»، يلخص هذا التوجه. ففي محاولة لتقزيم مطالب «الآخرين» وإظهارهم أمام الرأي العام كأناس غير شرعيين، دأب صانعو الخطاب الرسمي، ابتداءً من الوزراء والموظفين الحكوميين وحتى الأدباء والكتّاب الصحافيين ورجالات الدعاية والعلاقات العامة، على تشويه سمعتهم (أي «الآخرين») وصورتهم بوسائل تبدو في الظاهر اعتيادية، مألوفة، وذلك بواسطة اللغة وعالم المفاهيم والمفردات اليومي في التربية والتعليم والأدب ومكان العمل.

حَنَّه نافيه وصفت بدقة صبغة «الآخرية» في السياق الثقافي الإسرائيلي بقولها: «على هذا الأساس إذن يجب فهم مصطلح الآخر: الآخر هو دائما وأبداً خاص، عابر، طارئ، هامشي، مزاجي، غامض، غير منطقي، سطحي، تافه، شاذ، غريب، مصلحي، لديه دوماً وجهة نظر ضيقة وغير رسمية، همجي، ساذج وهو دائماً (بالمعنى الضيق للكلمة). وفي كل الأحوال توصف مجموعة الأقلية كحالة خاصة، وهي بهذه الصفة، شاذة، نظراً لأنها بعيدة عن المركز، إضافة إلى كونها غير ممثلة.. ففي المجتمع الأبوي–البطرياركي–تعتبر النساء غير ممثلات حتى للأسرة التي تسمى باسم الأب» (١٩٩٩ ص١٠٢).

إن رسوخ أو جمود الآخر في مواقع متدنية هو أمر قائم في أي مجتمع إنساني، بما في ذلك المجتمع الذي يسوده نظام ديمقراطي، ففي مثل هذا النظام يكون إقصاء الآخر إلى الهوامش الإجتماعية أكثر نجاعة وجدوى بكثير مما هو الحال في ثقافة سياسية قمعية مستندة إلى القوة، أو في نظام إستبدادي قهري، ذلك لأن هذه العملية تكون مُقنَّعة بقناع قواعد لعبة مستنيرة في الظاهر، وفي ظل الوهم بأن اللعبة السياسية مفتوحة أمام جميع أشكال التنظيم والتأثير. فحتى المجتمع الليبرالي، القائم على التعددية والتوازن ظاهرياً، لا يخلو من أنظمة ووسائل وعلاقات تمييز وتعامل مختلف مع الآخر. ولا يعود هذا الأمر لوجود نظام إستبدادي أو نتيجة لنزعة عدوانية فظة لدى مجموعات الأغلبية، وإنما نتيجة لنظم «خفية» تستند إلى القمع والإقصاء (exclusion)، وتندمج في الحياة اليومية للمجتمعات المتسامحة كعوائق ومطبّات لا تخضع لأي ضبط أو توجيه من أعلى. إنها نتائج إجراءات ومسلمات يومية منبثة من تحت، تحتوي على رؤى ووجهات نظر معيارية سلبية، مجحفة، مضرة ومعرقلة في مضامير العمل والتعليم وفي كل إطار ممكن (هنريت دهان–كالب ١٩٩٩).

فتطلعات عرب إسرائيل هي تطلعات قومية: نحو الاعتراف بهم كمواطنين متساوين في الحقوق وكشركاء لهم إمتيازات وأسهم في الدولة وليس كرعايا تابعين. ويشكل ذلك مطلباً وجودياً يتعلق بالهوية والإنتماء، ويتعلق من الناحية السياسية بالشرعية والولاء للدولة. وهو مطلب موجه نحو إطار أو هيكل الدولة وقواعد اللعبة فيها، مطلب ينادي بكليته إلى تغيير طابع اسرائيل كدولة قومية لتغدو، في إطار هيكلية جديدة، دولة جميع مواطنيها.

كان نموذج التمييز ضد الآخر متغلغلاً بقوة في الكيان أو الوجود الاسرائيلي لدرجة أنه وَحَّد وضفر في خيط–نسيج–واحد شروخاً مختلفة عن بعضها البعض، كالشرخ القومي بين العرب واليهود، والشرخ الجنسي بين النساء والرجال، والشرخ الطائفي بين الشرقيين والإشكنازيين، والشرخ بين المتدينين والعلمانيين. وتمثل هذه الشروخ الأربعة الملامح الأساسية المميزة للمجتمع الاسرائيلي، إلى جانب تناقضات وانقسامات أخرى، وأجندة غير متشابهة. وعلى أية حال فإن عدم المساواة والشعور بالغبن يستندان إلى معادلة أخرى من التوقعات والآمال مقابل خيبات الأمل. فالصراعات على إمتداد محور القومية، على سبيل المثال، تختلف جوهرياً عن الصراعات على امتداد محور الطائفية.

فتطلعات عرب إسرائيل هي تطلعات قومية: نحو الاعتراف

بهم كمواطنين متساوين في الحقوق وكشركاء لهم إمتيازات وأسهم في الدولة وليس كرعايا تابعين. ويشكل ذلك مطلباً وجودياً يتعلق بالهوية والإنتماء، ويتعلق من الناحية السياسية بالشرعية والولاء للدولة. وهو مطلب موجه نحو إطار أو هيكل الدولة وقواعد اللعبة فيها، مطلب ينادي بكليته إلى تغيير طابع اسرائيل كدولة قومية لتغدو، في إطار هيكلية جديدة، دولة جميع مواطنيها.

خلافاً للعرب، لم يواجه الشرقيون معضلة شرعية تجاه الدولة، وعلى الأقل ليس بالنسبة- أو تجاه-التيار المركزي (في الحركة- الصهونية) الذي مثل مصدراً لعدم رضاهم. وفي الواقع فقد شعروا بأنهم إسرائيليون في دولة يهودية، لكنهم شعروا أيضاً بأنهم في دولة تنكرت لثقافتهم وتقاليدهم. وقد تمحور نضال الشرقيين حول دمجهم الملائم ودمج قيمهم في الإطار المعياري والرمزي للمجتمع الاسرائيلي.

وفي مجتمع حافل بالانقسامات والتناقضات والصراع على السلطة والمركز والمصالح وتحديد الأجندة، تنطوي النظرة إلى الآخر على إشكالية عويصة للغاية. فالإختلافات والتباينات بين المجموعات تكون كثيرة وملموسة جداً في مثل هذا المجتمع، إذ أن الرغبات والأهواء والميول والعادات وسلم الأولويات، كلها تكون في صراع دائم.

أما النساء فقد عانين من مأزق عجيب: فإقصاؤهن إلى الهامش والتعامل معهن كأقلية جرى على الرغم من أنهن يشكلن أغلبية من الناحية العددية. كذلك فإن التمييز ضدهن لم يمارس وفق مصطلحات القومية أو الثقافة وإنما بمصطلحات القوة والتأثير في مراكز النفوذ السياسية والاقتصادية والتنظيمية. وفي الكثير من الحالات مورس التمييز ضدهن تحت ستار مصطلحات الوصاية والسلطة الأبوية والتزمت أو الورع (الديني) من قبيل «لا حاجة بالمرأة لأن توسخ نفسها في السياسة» أو «الإكتواء بعالم التجارة البشع القائم على المنافسة».

وفيما يتعلق بالصراع القائم بين المتدينين والعلمانيين فهو يدور حول صبغة المجتمع الاسرائيلي، أو الطابع الذي ينبغي أن يكون لاسرائيل كدولة يهودية. لقد استند التمييز ضد المتدينين في الدولة على مر سنوات طوال إلى كون الشخصية، أو العمومية الاسرائيلية، هي علمانية في جوهرها، في حين أن نمط الحياة القائم على الحفاظ على الفروض والتعاليم الدينية، والذي توخى المتدينون توريثه إو إكسابه للشعب الاسرائيلي بأكمله، أخذ ينحصر داخل صفوفهم فقط.

ولم يكن التمييز والنظرة السلبية هنا تجاه الآخر ناتجين بشكل كبير عن سياسة رسمية موجهة، كما كان عليه الحال تجاه العرب، أو نتيجة لتمييز غير رسمي كما في حال الشرقيين والنساء، وإنما كان بشكل أساسي نتاج فجوة آخذة في الاتساع بين تطلعات المتدينين وبين الواقع القائم في الدولة اليهودية.

بيد أن نموذج النظرة السلبية للآخر متغلغل بدرجة كبيرة جداً في الثقافة السياسية الاسرائيلية، للحد الذي يشكل فيه مظلة وسقفاً مشتركاً لشتى العلاقات المختلفة جداً بين مجموعات الانتماء هذه. فالشيء الذي وحد بين مشكلات وهموم العرب والنساء والمتدينين والشرقيين يكمن في أنه جرى التعاطي مع هؤلاء جميعاً، بدرجات متفاوتة وأوقات مختلفة، كـ «آخرين» وكمجموعات تهدد الهيمنة والوحدة، وكأناس ثانويين غير ذوي صلة بالمسار الحقيقي الذي يتعين على المجتمع الإسرائيلي ويجدر به السير فيه.

كذلك فإن نظرة التمييز تجاه الآخر، تحول دون تماثل المصالح والتضامن بين سائر المجموعات التي تعرضت للإقصاء والتهميش من قبل المركز اليهودي-الإشكنازي-العلماني المهيمن. وقد كان من شأن أي تحالف بين مجموعات النساء والعرب والمتدينين والشرقيين أن يحدث تغييراً وإنقلاباً حقيقياً في الوضع الهامشي لهذه المجموعات. بيد أن أنظمة وآليات التمييز والاختلاف عن الآخر تفعل فعلها أيضاً بين هذه المجموعات ذاتها وتحول تاريخياً دون قدرتها على التلاقي والتصدي بشكل موحد لهيمنة المركز.

ما هو مصدر النظرة السلبية للآخر في المجتمع الاسرائيلي؟ وهل كان متصوراً ان يكون هناك سيناريو بديل؟ بمعنى، هل كان بامكان المجتمع الاسرائيلي، في خضم نشوئه وفي ظل الظروف والمعطيات التي سادت في ذلك الوقت، أن يتطور بمنأى عن نموذج نظرة التمييز تجاه الآخر؟ ومن ناحية عملية، أليس من السخف والحماقة مناقشة مسؤولية زعامة أو نخبة في تنمية النظرة السلبية الشوهاء تجاه مجموعات الأقلية؟ أليس من الأجدر صب وتوجيه الجهود نحو بناء مستقبل أفضل؟

بوسعنا تفحص هذه المسألة من خلال استخدام دراسات مقارنة حول النظرة التمييزية المجحفة تجاه الآخر في مجتمعات مختلفة (Allport, 1981).

الهويات الاثنية: اصطفاف قبلي بديل عن الدولة

الإستنتاج الأبرز الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن هو أن هناك عدة شروط بنيوية ثقافية، وعدة أشكال ضرورية من الممارسة والسلوك، تتيح وتُسهِّل رسوخ وتجذر النظرة الإستعلائية والتمييزية تجاه الآخر.

السمات الأربع، الأولى، التالية هي سمات بنيوية، فيما تشكل السمات الثلاث الأخيرة سلوكيات وديناميكيات، وهي جميعها قائمة بدرجة كبيرة في الحالة الاسرائيلية أيضاً.

١- التباين (عدم التجانس) في المجتمع: مشاعر التمييز والتنكر تجاه الآخر، ليس كفرد بل كجزء من مجموعة انتماء ذات سمات خاصة، لا يمكن ان تنشأ سوى في مجتمع يحتوي تشكيلة من مجموعات الانتماء والهويات والمكانات أو المراتب الإجتماعية. ففي المجتمع المتجانس الذي توجد لجميع أفراده سمات ومكونات هوية متماثلة، نجد أن مشاعر الكراهية والضغينة والآراء المسبقة لا تنشأ سوى ضد الغرباء (كيسنوفوبيا-كره الأجانب) أو ضد أفراد شاذين أو غير إعتياديين.

وفي مجتمع حافل بالانقسامات والتناقضات والصراع على السلطة والمركز والمصالح وتحديد الأجندة، تنطوي النظرة إلى الآخر على إشكالية عويصة للغاية. فالإختلافات والتباينات بين المجموعات تكون كثيرة وملموسة جداً في مثل هذا المجتمع، إذ أن الرغبات والأهواء والميول والعادات وسلم الأولويات، كلها تكون في صراع دائم.

أحياناً تنشأ ضوابط وكوابح «تُجمِّد» التباين والاختلاف وتوفر نوعاً من التسوية المؤقتة للتعايش معاً، والتي تؤدي فيها الفجوات الكبيرة أو العادات إلى إبقاء الصراعات والتناقضات تحت السطح.

فالمخاوف والإحباطات والأحقاد تُختزن سراً، لكنها لا تطفو فوق السطح، هذا الوضع أشبه بسيف سلط على الرقبة، يمكن أن يُولِّد في أية لحظة أو فرصة سانحة ديناميكية من العداء والتصادم الفعلي. ومثل هذه اللحظة تحين عندما تنبثق الفرصة، أو الخشية (هذا يتوقف على زاوية النظر) من ظهور دافعية اجتماعية تؤدي إلى تغيير الستاتسكو (الوضع القائم) وتقليص الفجوات.

الحرب مع عدو خارجي لاصق اساسي للمجتمع الاسرائيلي.

٢- دافعية إجتماعية: في المجتمع المتجانس أو المجتمع الذي تسوده تباينات مُجمَّدة (طائفية أو طبقية ... الخ)، لا أحد يرى في التباينات والفوارق خطراً يهدد النسيج الاجتماعي بصورة جادة. لكن عندما يسود الشعور أو الوعي بأن الناس متساوين من حيث الامكانيات والاحتمالات، وأن قوانين الدولة تكفل لهم حقوقاً متساوية، وفرصاً متساوية نحو الإنطلاق قدماً، نجد أن الواقع السيكولوجي (إن لم يكن الواقع الفعلي، الحقيقي) يتغير.

إن الأمل في أن تغيير المكانة المتدنية هو أمر ممكن ويتوقف على التجسيد أو التحقق الذاتي، يشكل حافزاً لكل مجموعة، بما في ذلك تلك التي تحتل أدنى المراتب على صعيد المكانة الاجتماعية والتصور الذاتي، نحو العمل والتنظيم والمطالبة بالحقوق.

مثل هذه المتغيرات من شأنها ان تحث المجموعات المسيطرة على القيام بجهد مضاد بغية المحافظة على مكانتها وهيمنتها، ولذلك فإنها لن تتورع عن اللجوء لكل وسائل إقصاء وتهميش «الآخر» وتوكيد دونيته في سبيل الحفاظ على مكانتها (Naples, 1998).

٣- أوقات الأزمة والتغيرات السريعة: تؤدي التباينات والدافعية في المجتمع بالفعل إلى إذكاء التوتر والغليان والذي يدفع بدوره كل مخزون ورواسب النظرة إلى الآخر للظهور بحدة فوق السطح.

غير أن هذه السيناريوهات تكتسب دفعة قوية في أوقات الأزمة وانعدام الاستقرار في النظام ككل. ومثل هذا الوضع هو وضع غير مألوف يؤدي إلى زعزعة وتقويض بنى وقيم ونظم متبعة، ومتعارف عليها، مما يفضي إلى إشاعة البلبلة والخوف والاحباط الذي يقود بدوره نحو البحث عن متهم، مسؤول، شاذ، ممن يشكلون تهديداً للإستقرار والوضوح والبديهيات. وفي مثل هذه الحالات تطفو العدوانية والأحقاد والعداوات بحدة أكبر. والشاذ هو نشوء حالة أزمة يكون فيها المجتمع بأسرة مهدداً. فهذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى عمليات تقارب وتنحية للخصومات والعداوات جانباً، على الأقل إلى حين زوال الخطر أو التهديد. لكن ذلك ليس شذوذاً أو خروجاً عن المألوف، إذ ليس

هناك حالة بلبلة وإنهيار لأعراف وقيم وقواعد، بل على العكس، فالأمور تزداد وضوحاً في ظل وجود تهديد خارجي، حيث يتجلى تقسيم العمل وسلم الأولويات والصلابة والتصميم والتضامن في أوضح صورة.

٤- الحجم والوزن النوعيان لمجموعات الأقلية: بمقدار ما يزداد حجم الآخر ووزنه النوعي النسبي، بمقدار ما يصبح خطره وتهديده للنظام القائم أكثر ملموسية. وفي هذه الحالة فإن ردود فعل المجموعات «العليا» أو «الفوقية» والمتمثلة بالتمييز والنظرة المتعالية وتكريس الصورة السلبية، ستعبر عن نفسها بتناسب طردي مع حجم الآخر. كذلك فإنه وبمقدار ما تحافظ مجموعات الأقلية على تكاتفها وتمركزها في أماكن سكن معينة، أو في أماكن عمل، أو في حال قيامها باظهار أعرافها وعاداتها وأنماط حياتها، فإن النظرة المعادية تجاهها سوف تشتد وتتفاقم (Baehr, 2002).

٥ ـ الجهل وضعف الاتصال: تزداد النظرة السلبية إلى الآخر حدة في ظل الجهل وعدم الانفتاح تجاه المختلف. فالاتصال مع الآخر والتعرف عليه يساعدان في الحد من النظرة السلبية تجاهه، في حين يؤدي عدم الاتصال الى تعميق الأفكار التعميمية والتنميطية والى دمغ وتشويه صورة الآخر، مما يبقي النظرة جماعية مطلقة وضبابية باهتة.

إن الاتصال كفيل بتبديد هذا الانغلاق، لكن ربما تنشأ هنا دائرة مغلقة: فالخوف والعداء تجاه الآخر يمكن أن يثنيا المجموعات عن خلق أو إعادة احياء قنوات اتصال معه (بيلغ، ٢٠٠٣).

٦ ـ استغلال الفجوات بهدف مراكمة نقاط التفوق: النظرة السلبية للآخر يمكن أن تحظى بدعم وتطوير من قبل جهات ترى في ذلك مصدراً أو إمكانية لجني مكاسب سياسية، اقتصادية أو سيكولوجية. وعلى سبيل المثال، تغذية مشاعر الخوف والكراهية من «الخطر الديمغرافي» العربي أو ترويج الفزاعة العلمانية أو الدينية، لغرض حشد التأييد السياسي في أوساط جماهير أو فئات ذات طاقة كامنة. إن تضخيم المخاوف والشكوك القائمة أصلاً في نفوس الناس، وبعث الحياة في مفاهيم وآراء مسبقة يحفل بها الفولكلور المحلي، يساعد ويخدم اللاعبين السياسيين الذين يلهثون وراء الدعاية والظهور، لذلك نجد أن النظرة للآخر تزداد سوءاً وتدهوراً في الأوقات التي تشهد انتخابات أو نشوب خلافات سياسية حادة.

٧ ـ وسائل المحافظة على الوحدة: تسعى كل مجموعة إلى المحافظة على تميزها وخصوصيتها وولاء أعضائها لها. وفي الكثير من الأحيان تجري المحافظة على وحدة وانسجام المجموعة عن طريق ابراز وتأكيد الفوارق بينها وبين المجموعات الأخرى. لكن تأكيد الاختلاف غير كافٍ في حد ذاته، فبغية توفير إحساس الاعتزاز بالمجموعة والشعور بالانتماء، تعمل زعامة المجموعة من أجل تأكيد وابراز أفضلية وتفوق العضوية في مجموعة «نا» على العضوية في مجموعات أخرى. احدى الوسائل البسيطة والأكثر جدوى ونجاعة في الحط من مكانة ونزع شرعية المجموعات الأخرى تتمثل في اطلاق الافتراءات والتخرصات حولها وخلق صورة سلبية لها (Alport, 1981). المجموعات التي لم يمض على قدومها وقت طويل، ولم تتمكن بعد من التأقلم مع الواقع المحيط وظروف الحياة الجديدة، من السهل أكثر وصفها أو الادعاء بأنها «غير ملائمة» و«نبتة غريبة» تهدد النسيج الاجتماعي، ومن هنا فإن مثل هذه المجموعة ستكون ملائمة بسهولة لدور كبش الفداء الذي يسهل التكتل ورص الصفوف الداخلية ضده.

تؤدي التباينات والدافعية في المجتمع بالفعل إلى إذكاء التوتر والغليان والذي يدفع بدوره كل مخزون ورواسب النظرة إلى الآخر للظهور بحدة فوق السطح. غير أن هذه السيناريوهات تكتسب دفعة قوية في أوقات الأزمة وانعدام الاستقرار في النظام ككل. ومثل هذا الوضع هو وضع غير مألوف يؤدي إلى زعزعة وتقويض بنى وقيم ونظم متبعة، ومتعارف عليها، مما يفضي إلى إشاعة البلبلة والخوف والاحباط الذي يقود بدوره نحو البحث عن متهم، مسؤول، شاذ، ممن يشكلون تهديداً للإستقرار والوضوح والبديهيات.

صحيح أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع غير متجانس، لكنه ليس مجتمعاً تعددياً. فالاصطلاح الأول (غير متجانس) يصف حالة موضوعية لكيانات مختلفة تُؤلف وتشغل عضوية المجتمع ذاته. أما الاصطلاح الثاني (التعددية) فهو ذاتي وقيمي، بمعنى النظرة التي يبديها كل كيان تجاه الآخر وتجاه الاختلاف (والمختلف) بصورة عامة.

إن الموقع الخاص الذي تحتله اسرائيل كوسيط بين عالم تقليدي وعالم عصري، بين ثقافات محافظة وأخرى مُجدّدة، يولد صراعاً بين الفجوات البنيوية في المركز والضواحي، بين الطاقة

الكامنة والوعي وبين الدافعية الاجتماعية. إن المجتمع الإسرائيلي ليس بالمجتمع الجامد أو المتكلس في نظامه الطبقي، وانما هو يتخلف عن تجسيد واستنفاد الطاقة الكامنة فيه لتقليص الفجوات والفوارق بين هذه الطبقات. وتؤدي إمكانية التقدم الى تفخيم مخاوف الواقعين فوق (الطبقات العليا)، واحباط أولئك الواقعين تحت (في الطبقات والمراتب السفلى)، وذلك لإدراك الجانبين أن بإمكانهم الخروج من المأزق الذي يقبعون فيه.

وفي ظل مثل هذا الوضع فإن سائر وسائل تشويه الآخر ستستخدم بكامل طاقتها.

تزداد النظرة السلبية إلى الآخر حدة في ظل الجهل وعدم الانفتاح تجاه المختلف. فالاتصال مع الآخر والتعرف عليه يساعدان في الحد من النظرة السلبية تجاهه، في حين يؤدي عدم الاتصال الى تعميق الأفكار التعميمية والتنميطية والى دمغ وتشويه صورة الآخر، مما يبقي النظرة جماعية مطلقة وضبابية باهتة.

علاوة على ذلك، فإن أجواء الأزمة تخيم على المجتمع الإسرائيلي كسمة ثابتة، فالدولة، وبعد حوالي ٥٥ عاماً على قيامها لم تشهد تقريباً أية متغيرات تدريجية هادئة. فتاريخ المجتمع الإسرائيلي يُؤرَّخ بناء على الحروب والمنعطفات الحاسمة. كذلك فإن أوقات المحن والشدائد والتكتل حول مجموعات الانتماء الثقافية والطائفية والدينية والقومية، هي من الظواهر المتكررة في هذا المجتمع. هناك أزمات كثيرة تهدد المجتمع برمته، لكن على عكس الديناميكية الايجابية التي يمكن أن تنشأ حول خطر أو تهديد مشترك للجميع، فإن وضعية، حالة، الأزمة في اسرائيل أضحت روتينية ومضنية بشكل يفضي الى انحسار وتآكل الشعور بالاخوة والتقارب في مواجهة عدو خارجي، وذلك جراء استمرار وديمومة الشعور بالاجحاف النسبي والسخط العارم إزاء انعدام المساواة في توزيع العبء، ولا سيما في الفترات التي يسودها عدم الوضوح والخوف من المجهول. وبالمقارنة مع الوزن النوعي لمجموعة الأقلية، فقد طرأت هنا تحولات مهمة جداً في الحجوم. فالفئات الشرقية والدينية والعربية تعاظمت، ليس من حيث الأرقام وحسب، وانما أيضاً على صعيد تصميمها ووعيها وادراكها لضرورة طرح مسألة غبنها على الأجندة العامة للدولة. كذلك فإن النساء اللائي لم يشكلن أبداً أقلية عددية في اسرائيل، ازددن أيضاً قوة من حيث الوعي والادراك الذاتي والبنية أو القاعدة التنظيمية، وقد شرعت كل مجموعة من مجموعات «الأقلية» هذه، سواء على حدة أو مجتمعة، بالمطالبة بتغيير سلم الأولويات الإسرائيلي، بمعنى لجهة زيادة المراعاة للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بكل مجموعة، وقد أخذت نظرة المركز إلى هذه المجموعات، كمجموعات «أخرى»، مختلفة وتشكل تهديداً للستاتسكو المستقر و«الطبيعي»، تزداد حدة وتفاقماً تبعاً لازدياد القوة الجماهيرية لهذه المجموعات.

وفي هذا الاطار، لم تنشأ العمليات الديناميكية الإيجابية القادرة على التوسط والجمع بين الكيانات المختلفة في الواقع الإسرائيلي، فقنوات الاتصال المتبادل والمجالات العامة اللازمة لمعرفة الآخر، وللتعرف على ثقافته، شجونه وهمومه، لم يجر تنميتها مطلقاً. فمن جهة، لم يعتقد أصحاب الثقافة المهيمنة، الذين شكلوا وصاغوا ملامح الأمة في بداية تكونها، ان هناك حاجة أو ضرورة لمعرفة الآخر، نظراً لأن التوجه استهدف إلحاق وتذويب الآخر في المركز المشترك للجميع. من جهة أخرى، قام المنتمون لثقافات الأقلية على مر السنوات بتنمية روح العداء والكراهية تجاه الثقافة القامعة لهم والتي رفضوا بدورهم التعرف عليها.

وفي ظل غياب الاتصال وتعمق القطيعة بين المجموعات، ازداد الجهل وانعدام المعرفة، وتبعاً لذلك ترسخت التشويهات والتعميمات والتصورات والمفاهيم السلبية والآراء المسبقة التي ضمرتها كل مجموعة تجاه المجموعات الأخرى.

إن المعرفة الشخصية المباشرة هي الكفيلة فقط بتحطيم أسوار الاغتراب والتنكر هذه، ومثل هذه المعرفة لم تكن متوفرة أو متاحة (ماوتنر، سغيء وشامير ١٩٩٨).

هذا الوضع، من انعدام الاتصال والمعرفة بين الكيانات، أو المجموعات المكونة للمجتمع الإسرائيلي، جرى استثماره وتعميقه بواسطة اتجاهين فاعلين في توسيع الفجوات، اتجاه جني المكاسب السياسية السريعة، واتجاه المحافظة على تميز وخصوصية المجموعة.

ويمارس هذان الاتجاهان على نطاق واسع وصم الآخر واضفاء صبغة شيطانية بشكل منهجي على كل من يتحمل المسؤولية عن الوضع السياسي الراهن (الآخر هو دائماً المتهم أو المسؤول) ومن يهدد وحدة ونوعية المجموعة المهيمنة.

«الفهود السود» في إحدى تظاهراتهم.

وهكذا نشأ في المجتمع الإسرائيلي اختلاف عدائي، على العكس من الاختلاف الايجابي البناء، الذي يثري ويقوي المجتمع. ويلقي الاختلاف العدائي عبئاً ثقيلاً على كاهل المجتمع من حيث انه يولد صراعاً دائماً على الموارد والسيطرة والاعراف والقيم، هذا النوع من المجتمعات يعيش في ظل صراع قوى طردي يهدد بتفتيته إلى أشلاء.

محاولة، أو تجربة، «بوتقة الصهر» المثيرة التي انتهجتها حركة «العمل»، أي التطلع إلى توحيد ودمج سائر الكيانات ـ والمجموعات ـ المتنوعة التي جاءت الى كيان اسرائيلي واحد، انتهت الى الفشل، فمع انهيار هيمنة «مباي» أواخر السبعينيات انطلق التنوع في المجتمع الإسرائيلي ليطفو على السطح بكل حدته، وذلك بعدما ظل حبيساً وراء جدران كتلة متراصة، متجانسة، اسمها «شعب واحد».

جنباً إلى جنب، ومع تحرر الاختلافات والتباينات الطائفية والقومية والدينية من نير التجانس التعسفي المفروض، أخذت تتجلى أيضاً مظاهر الكراهية والعداء تجاه نظام القمع الذي كبح الخصوصية والأصالة اللتين تاقت إليهما مختلف هذه الكيانات على مر سنوات طوال.

هذا التغيير المهم جاء في مواكبة عملية جوهرية، أساسية أخرى. ففي أوائل الثمانينيات انطلقت عملية سياسية وأيديولوجية حثيثة لخصخصة الاقتصاد الاسرائيلي، إذ أُدخل نظام السوق الحرة الى الحياة الإسرائيلية كحل سحري لكل المشاكل، فتحول تفضيل وضعية عدم المساواة، التعسفية البغيضة، على نهج تقليص الفجوات المنطقي العادل، إلى شعار دارج على لسان أقطاب الاقتصاد والحكم.

هذه الظاهرة امتدت لتشمل أيضاً خصخصة المجتمع. حيث تم بطريقة منهجية تقنين وتصنيف أطر انتماء وهوية جماعية، اضافة الى تقليص التبعية والاعتماد على أجهزة ومؤسسات الدولة.

هذه الاجراءات خُطِّطت من وجهة نظر اقتصادية ليبرالية

صرفة، تقلص تدخل الدولة في (عمليات) ديناميكيات اقتصادية، لكنها انطلقت أيضاً من فلسفة اجتماعية داروينية، يكون بموجبها البقاء والتطور والازدهار للأفضل والأقوى فقط. أما كل من يخفق في هذه العملية فيبقى في مؤخرة الصفوف، ليس للدولة أية مسؤولية أو التزام تجاهه، نظراً لأنه لم يتكيف مع الظروف المحيطة. إن عملية خصخصة المجتمع، أي مجتمع، يمكن أن يقيض لها النجاح فقط إذا ما قام مثل هذا المجتمع على قيم ومبادئ الحرية الفردية والتسامح تجاه الآخر. فأسس احترام الآخر ومراعاة رغباته، ونظرة جوهرية تقوم على المساواة للجميع، من شأنها أن تسهل انهيار أطر الانتماء الجماعية ومواجهة أو وقوف الانسان لوحده أمام مصيره. هذه العناصر والأسس غير متوفرة في المجتمع الإسرائيلي. فكل واقع وتجربة هذا المجتمع التاريخيين يعتمدان على كونه مجتمعاً ذا نزعة جماعية.

أما الهروب من الجماعية، حتى ولو كان مستوعباً في ضوء فرض ثقافة مهيمنة وتهميش مميزات خاصة، فهو هروب إلى اللامكان. ونظراً لأن المجتمع الإسرائيلي يفتقر إلى المعرفة والوعي بحقوق الفرد والمواطن والى الحساسية والتسامح تجاه الآخر، فإن هذا المجتمع يراوح في مرحلة الانتقال من قطب النزعة الجماعية الى قطب النزعة الفردية. ويتمثل منتصف الطريق في القبلية التي تعني التخلي عن الاطار العام الموحد وإحالة (نقل) الولاء والالتزام الى مجموعات الانتماء الطائفية والثقافية والدينية التي تعتبر مباشرة أكثر. وتطرح القبلية نموذج النظرة السلبية الى «الآخر» بحدة أكبر وأشد، ذلك لأن توحيد المجموعة القبلية يتم في الكثير من الأحيان عن طريق تشويه مجموعة قبلية أخرى، فمجموعات الانتماء المختلفة لديها مصالح متناقضة وليس تكاملية: فلكل مجموعة سلم أولويات خاص بها وسيناريو أو تصور مختلف ازاء طابع ومستقبل الدولة، ومثل هذا التصور يمكن أن يتحقق، حسب رأي كل مجموعة، فقط على حساب التصورات البديلة التي تقترحها مجموعات أخرى.

* *

لعل هذا الوصف، القاتم والمتشائم بالذات للنظرة إلى «الآخر» في مجتمع منقسم، ممزق، يمكن أن يفضي الى انبثاق حل ممكن لاستمرار البقاء والعيش معاً.

في السنوات الأخيرة قيل وكتب الكثير عن نموذج - موديل - التعددية الثقافية، هذا الموديل يتيح حياة مشتركة في ذات البقعة الجغرافية لكيانات ثقافية مختلفة، أما النظام البنيوي الذي يمكن له تجسيد مثل هذه الفكرة فيتمثل في وجود مركز سياسي ضعيف وحيادي يُعنى فقط بالأمن الشخصي للمواطنين والضواحي الغنية المزدهرة، كل حسب ديانتها، وطائفتها أو قوميتها (ماوتنر ٢٠٠٣)، بمعنى أن ما يحافظ على الاطار المُوحد الواهن هو البُعد والانقطاع العملي بين الوحدات (المجموعات) الأتونوميّة، المختلفة.

موديل التعددية الثقافية الكلاسيكي لا يلائم اسرائيل الصغيرة والمزدحمة، التي يختلط فيها العرب واليهود، المتدينون والعلمانيون، الشرقيون والاشكنازيون، ببعضهم البعض.

إن الانقطاع لا يمكن له انقاذ المجتمع الإسرائيلي بل على العكس، التقارب بين الثقافات المختلفة. لكن ذلك يجب أن يكون في هذه المرة تقارباً واعياً، مدروساً، وطوعياً، عن طريق ابراز الخاص والأصيل لدى كل مجموعة، ومن خلال معرفة الآخر، وليس الاصطفاف معاً على نحو مُوجّه من فوق، وذلك وسط التخلي عن خصوصية وتمايز ومعاداة الآخر.

والسؤال: كيف يمكن إحداث هذا التغيير الحاسم في العلاقات المتبادلة للكيانات - المجموعات - المختلفة؟ أحد المنظرين البارزين للتعددية الثقافية، الكندي شارلز تايلور، استخدم اصطلاح الهوية للتدليل على الأهمية الحاسمة للتعددية الثقافية كحارس لأصالة وخصوصية كل مجموعة. وتعمل كل مجموعة خاصة على تنمية هوية - خاصة - بغية تعريف وتصنيف نفسها. والهوية يجب أن تنبثق من داخل المجموعة، ومن طابعها وميولها وأحاسيسها وسلم أولوياتها. غير أن ثمة هنا سوء فهم أساسي: فالهوية لا يتم تحديدها أو اختيارها في العدم أو الفراغ، فهي تتشكل وتتبلور في خضم تفاعل وحوار مستمرين مع البيئة المحيطة، ومن خلال النقاش والحوار والتواصل مع أناس آخرين (Taylor, 1994)، إن تحديد الهوية هو عملية ديناميكية مستمرة، تجري في خضم تنسيق أو صراع مع آخرين، هكذا هو الحال سواء لدى المجموعات والطوائف أو لدى الأفراد.

تحديد الهوية والمغزى لكل إنسان، وطريقة تفاعله مع الآخرين،

مسلطاً الضوء على أهمية السلوك الاجتماعي وأهمية أن يكون الإنسان «مُنسجماً» مع الآخرين، والاعتراف والاحترام والتقدير الذي يحتاجه الإنسان من أجل بلورة هويته وشخصيته منوط بالبيئة المحيطة، وبالسلوك الاجتماعي: من قبيل الاعجاب والاندماج والتأقلم مع المجموعة والتعاون ومراعاة الآخر.

ويشكل ذلك من ناحية عملية طوق النجاح للمجتمع الإسرائيلي... فهوية كل مجموعة يجب أن تتبلور وتتشكل من خلال الاحتكاك والاتصال والتعرف على الآخرين. فبدلاً من انعزال وانغلاق وتقوقع كل مجموعة في دائرتها أو محيطها الخاص، يتعين على المجموعات المكوِّنة للمجتمع الإسرائيلي العمل من أجل خلق مجالات عامة مشتركة (Habermas, 1989)، تتيح لها اللقاء وتبادل الحديث والاجتماع والتعرف. فالاتصال المباشر، والتعرف المباشر (من دون وسطاء) كفيلان بتحجيم الآراء المسبقة وسائر التشويهات والتخرصات، وباسقاط أسوار الحقد والعداء.

هذه المجالات العامة يمكن أن تكون على سبيل المثال مدارس مشتركة، أماكن عمل مشتركة، وأماكن ترفيه مشتركة، فالمكوث المشترك سيولد بالتدريج أشكال خطاب تستند الى الاحترام والتسامح، بدلاً من انعدام الاتصال والجهل السائدين حالياً في العلاقات المتبادلة بين الأطراف. فالنظرة إلى «الآخر» كتهديد سوف تتلاشى شيئاً فشيئاً، لتحل مكانها، أكثر فأكثر، النظرة له كشريك، ولا بد للدولة ان تكون قوية وذات دور وتدخل فاعلين بدلاً من أن تكون ضعيفة ومحايدة كما هو الحال في النموذج الأصلي للتعددية الثقافية. لكن تدخلها يجب أن يتمثل في اشراك جميع الأطراف في خلق وصياغة برنامج أو منهج تربوي، مدني، مهني واجتماعي، يُذوّت قيم سائر المجموعات، وليس في تذويب وابتلاع الثقافات الثانوية داخل ثقافة مهيمنة وغير محايدة كما في الماضي.

علاوة على ذلك، يتعين على الدولة السعي من أجل انجاز ميثاق اجتماعي، أو اتفاق مشترك لكل الثقافات المتواجدة فيها، هذا الميثاق يجب أن يضمن، عدا عن الحقوق الفردية التي ينبغي صونها وتأمينها لكل مواطن بغض النظر عن انتمائه الجماعي، الحقوق الجماعية ايضاً وبصورة متساوية وعادلة، بهذه الطريقة فقط يمكن تحييد العوامل البنيوية والسلوكية التي تذكي النظرة العدائية تجاه الآخر. فعندما يكون المركز محايداً، ويعبأ بالجميع بدرجة متساوية، وعندما تتمتع كل مجموعة ثقافية بالخصوصية والنماء والتطور في اطار ادارتها الذاتية، أو كيانها الاستقلالي، فإن مظاهر الصراع على السلطة والهيمنة والخوف من تعاظم الآخر، والرغبة في الحفاظ على وحدة وتماسك المجموعة ازاء التهديدات الاقتصادية أو العصرية أو الديمغرافية، سوف تنحسر وتتلاشى تدريجياً.

ببلوغرافيا (بالعبرية)

* دهان كلب هنريت (١٩٩٩) «الحركة النسوية بين الشرقية والاشكنازية» - من: جنس، جنسوي، سياسة» تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
* هوروفيتس دان وليسك موشيه (١٩٩٠) «معضلات في اليوتوبيا: اسرائيل مجتمع تحت وطأة عبء زائد» تل أبيب: عام عوفيد.
* هرتسوغ حنه (١). «الآخرون» في السياسة: تأثير تغيير طريقة الانتخابات على تمثيل النساء والعرب. داخل: ج. دورون (محرر) الثورة الانتخابية: البرايمريز والانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء.
تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
* حيشر حنان وأوفير عادي (١٩٩٤).
نظرية فوق خيط رفيع - أتينوريا فبكورت ٥- خريف ١٩٩٤ ص١٤١ - ١٤٣].
* ماوتنر مناحيم (٢٠٠٣). اسرائيل كدولة متعددة الثقافات» - مقال غير منشور.
* ماوتنر مناحيم، سعي أبي وشامير رونين (١٩٩٨) «التعددية الثقافية في دولة ديمقراطية ويهودية» تل أبيب.
* نافيه حنه (١٩٩٩) «التشتت والنسيان: الحياة خارج القانون» داخل: «جنس، جنسوي، سياسة» تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
* بيلغ مولي (٢٠٠٣) «لو كانت الكلمات تقتل: فشل الخطاب العام السياسي في اسرائيل» - القدس: أكدمون.

Allport Gordon (1981) - The Nature of Prejudice. Reading: Addison - Wesley

Baehr Peter (2002) - Human Rights: Universality in Practice. New York: St. Martin's Press Habermas Jurgen (1989) - The Structural Transformation of The Public Sphere. London: Polity Press.

Naples Nancy (1998) - Grassroots Warriors. New York: Routledge.

Said Edward (1979) - Orientalism. New York: Vintage

Taylor Charles (1994) - Multiculturalism: Examining the Polities of Recognition. Princetion, New.
Jersey: Princeton University Press.

المقال مترجم عن العبرية